تعليقاً على «نقد خطاب التحرّر اليهوديّ»

الآداب، ١٢، ٢٠٠٨

ربى عطيّة*

ربما كانت دعوةُ هشام البستاني إلى بناء وعي جديد عند اليهود بهويّتهم هي المقاربة الجذريّة الوحيدة للمسألة اليهوديّة. وهي تستحقّ العملَ من أجل إطلاق حملة على المستويْن البحثيّ والإعلاميّ. لكنّ ما وَصَفَه بالجزء «العمليّ» بدا غيرَ عمليّ لثلاثة أسباب:

الأول، اعتبارُه هذا الوعيَ الجديدَ أو الرفضَ الموضوعيَّ للصهيونيّة عاملاً كافيًا لإجراء تغيير عند الإسرائيليين في ما يخصّ مواطنتَهم. أنا أعتقد أنّ العاملَ الأكثرَ تأثيرًا إنما هو العاملُ الاقتصاديّ. وربّما وَجَبَتْ متابعةُ مقترحات البستاني بقراءة ارتباط السكّان اليهود الاقتصاديّ بالدولة الإسرائيليّة، وبكيفيّة تفكيكِ هذا الارتباط أو إبطالِ جدواه.

ثانيًا، دعوتُه إلى عودة اليهود غير الفلسطينيين من حيث أتوْا. فمع جاذبيّة الفكرة وعدالتها المبدئيّة، فإنها ليست غيرَ ممكنة فحسب بل قد لا تكون أيضًا ضروريّةً لـ «إبطال» دولة إسرائيل. وهنا أشير إلى الدولة الديمقراطيّة الواحدة التي يرفضها البستاني. إننا نوافق الكاتبَ على رفض الصهيونيّة كفكرةٍ عنصريّة وكهويّةٍ خرافيّة كما وَصَفها؛ وقد نوافقه على المطالبة بعودة المزراحيم إلى بلادهم العربيّة (مع ما في هذه الدعوة من مخاطرَ على وضع التفاوض بخصوص عودة الفلسطينيين)؛ وهو ما يعني أنّ القوميّة أو المواطنة العربيّة تتّسع لليهود كطائفة، لا ككيانٍ سياسيّ أو شعب. وبالتالي، فإذا نُزعت يهوديّةُ الدولة، وطُبّق حقُّ العودة للفلسطينيين، وباتت الدولةُ ديمقراطيّةً لا صهيونيّةً، مع ما يستتبع ذلك من إعادة تشكيل وعي اليهود بهويّتهم، فإنّ المشروعَ الصهيونيّ يكون قد فُكّكَ ويكون النقاشُ التاريخيّ حول أخلاقيّته قد حُسم. وعندها، فلماذا الدعوة إلى إعادةِ تهجيرِ ما في «إسرائيل» من يهود؟ أعرف أنّ الأخلاقيّة التاريخيّة تُوجب المحاسبةَ؛ لكنْ إذا كان ذلك غيرَ ممكن في الوقت الحاضر، فإنّ الحصول على اعتذارٍ تاريخيّ في مرحلة لاحقة قد يكون أكثرَ قابليّةً للتطبيق.

ثالثًا، إنّ نسبةً قليلةً جدّاً من اليهود العرب متمرّدةٌ على دولة إسرائيل. وأما الباقون فيسعوْن جاهدين إلى إثبات عمق عدائهم للعرب في محاولةٍ منهم للتوحّد مع اليهوديّ الغربيّ الذي يَشْعرون بعقدةِ نقصٍ حياله، ويريدون إثباتَ بُعدهم عن الهويّة الشرقيّة التي يزدريها مَنْ رسموا لهم حلمَ الدولة اليهوديّة.

وأخيرًا، ثمة ملاحظةٌ على المستوى التنظيريّ. فقد ارتبطتْ محاولاتُ الكاتب لنقض صفة «الشعب» عن اليهود بمحاولته نقضَ صفة «العرق الواحد» عنهم (وهما أمران نوافقه عليهما). ولكنني أعتقد أنْ لا حاجة إلى ذلك النقض؛ فحتى لو كانوا عرقًا واحدًا فذلك وحده لا يؤهّلهم لأن يكونوا شعبًا. ذلك أنّ نظريّة ارتباط القوميّة بالعِرق الواحد سقطتْ من علم الاجتماع المركّب عرقيّاً واقتصاديّاً وثقافيّاً في جغرافيا سياسيّة ما. وقد نبّهني الموضوعُ الكرديّ (لكون الأكراد عرقًا واحدًا) إلى الحاجة إلى هذا التمييز.

إنّ هذا الطرح لا يعني أننا ننتظر حلَّ مسألة فلسطين من الجانب اليهوديّ. فعلى الجانب العربيّ تحدّيان: المقاومة، وبناء دولة ديمقراطيّة علمانيّة حديثة. والحال أنّ خطاب المراجعة ما بعد الكولونياليّ لم يَنتج أبدًا من مراجعة أيّ محتلٍّ لـ «ضميره،» وإنما جاء بعد هزيمة المشاريع الكولونياليّة على الأرض تحت ضغط المقاومة. كما يرتبط استعدادُ الأقليّات (يهودًا أو أكرادًا أو غير ذلك) للدخول في كنف الدولة (العربيّة هنا) بقوةِ هذه الدولة وتطوّرها والمساواةِ بين مواطنيها، خارج الاعتبارات الطائفيّة أو الإثنيّة أو الفئويّة.

بيروت

* ـ مخرجةُ أفلامٍ وثائقيّة. لها وثائقيّ لقناة الجزيرة بعنوان: «صهيونيّةُ الدولة و أزمةُ الذات الشرقيّة.»